

الإمارات العربية المتحدة

الجدول 1	2018
عدد السكان (بالمليون)	95
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	4142
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للولايات المتحدة الأمريكية)	43419
العمر المتوقع عند الولادة، سنة	77.4

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، أفاق الاقتصاد الكلي والفقير، والبيانات الرسمية. ملاحظات: (١) أحدث قيم لمؤشرات التنمية العالمية (2017).

أحدث التطورات

ربط الدرهم بالدولار؛ مما أدى إلى ارتفاع أسعار الفائدة. وأظهر القطاع المصرفي بوادر انتعاش في السيولة. ففي الربع الأول من 2019، سجلت الودائع انخفاضاً طفيفاً، فيما ازدادت ودائع القطاع الخاص بنسبة 2.2%. وازداد إقراض الحكومة بنسبة 8.8%، فيما ازداد إقراض القطاع الخاص بنسبة 3.6%. وسُجّل معدل التضخم ارتفاعاً طفيفاً نتيجة ضريبة القيمة المضافة من 2% في 2017 إلى 3.1% في 2018. لكن من المرجح حصول انكماش في 2019 بما يعكس انخفاض الأسعار في القطاعات التجارية وغير التجارية وتلاشي آثار تطبيق ضريبة القيمة المضافة.

وفقاً لمنظمة العمل الدولية، تسجّل الإمارات معدل البطالة منخفضاً (2.2% في 2018) مع مشاركة 83% من السكان في سن العمل في القوى العاملة في 2018. لكن معدل البطالة يرتفع عادةً بين الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة)، ليصل إلى 6.9%، ويؤثر بشكل غير متناسب على الشباب (اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و 24 سنة)، حيث يعانين من معدل بطالة 12.8%. أي أكثر من ضعفي معدل البطالة بين الذكور (5.0%) لنفس الفئة العمرية. ويتعذر الفهم التام للفقير وعدم المساواة في الإمارات نظراً لمحدودية سبل الوصول إلى المعلومات المستمدة من مسح الأسر المعيشية. ولا تُظهر المسوح السابقة إلا شواهد قليلة على أن الفقر يمثل شأغلاً بالنسبة للمواطنين. لكن مسحاً حديثاً للأسر المعيشية أجري في 2019 شمل السكان الإماراتيين وغير الإماراتيين.

الأفاق المستقبلية

من المتوقع أن يشهد النمو الاقتصادي انتعاشاً طفيفاً على الأمد المتوسط. لكن ستباطاً وتيرة الانتعاش في 2019 نتيجة اتفاق خفض الإنتاج "أوبك +4" الذي مُدّد حتى مارس/ آذار 2020. ومن المتوقع أن يصل النمو إلى 3% بحلول 2021 مدعوماً بخطة الحكومة للتخفيف الاقتصادي وبالزخم الناتج عن استضافة إكسبو 2020 دبي. لكن سيستمر تأثر ديناميات التجارة والنقل والسياحة بالتباطؤ المتوقع في النشاط الاقتصادي العالمي.

تعتبر الموازنة التقديرية لإمارة أبوظبي والموازنة العامة التقديرية للدولة الاتحادية عام 2019 توسعية، لكن ليس

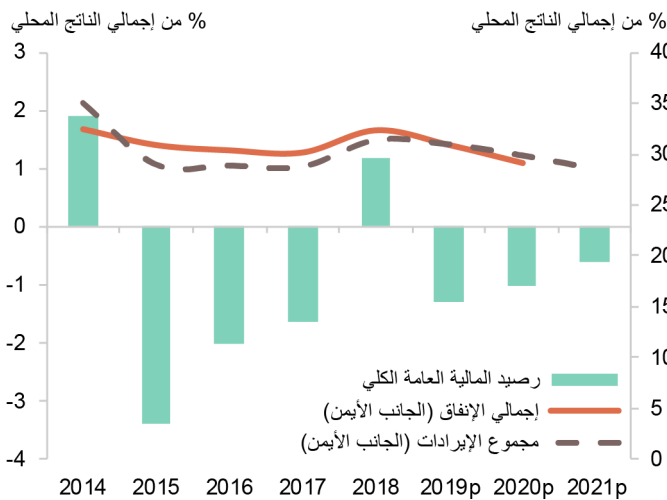
جاء انتعاش النمو الاقتصادي في 2018 مدعوماً بارتفاع في الصادرات الصافية، وذلك في ظل تخفيف قيود اتفاق خفض الإنتاج "أوبك +4" وانخفاض الواردات. وتشير أوجه التحسن في مؤشرات الثقة الاقتصادية كمؤشر مديري المشتريات إلى وجود زخم إيجابي للنمو غير النفطي في مستهل الربع الأول من 2019. لكن هناك العديد من المؤشرات التي تدل على ضعف النمو في النصف الأول من 2019. فقد اعتري قطاع الهيدروكربونات ضعف بسبب خفض الإنتاج بنسبة 7% تماشياً مع تجديد اتفاق خفض الإنتاج "أوبك +4". ويستمر التباطؤ في القطاع العقاري نتيجة زيادة العرض، حيث تراجعت أسعار العقارات في الربع الأول من 2019 بشكل كبير في دبي وأبوظبي بنسبة 9.1% و 7%، على الترتيب، مقارنة بالعام الماضي. كما تراجعت أسعار النفط في مستهل هذا العام أيضاً، مما يشكل - بالإضافة إلى استمرار ضعف قطاع العقارات - عيباً على الفترة المتبقية من 2019. وثمة مؤشر آخر على الضعف عام 2019 هو انخفاض التحويلات الشخصية إلى الخارج بنسبة 35.1% في الربع الأول. وهكذا تتضاءل آفاق حدوث مزيد من الانتعاش في 2019.

وتذهب التقديرات إلى أن العجز الكلي في الموازنة تحول إلى فائض بنسبة 1.2% من إجمالي الناتج المحلي في 2018، في ظل ازدياد الإيرادات من ارتفاع أسعار النفط وضريبة القيمة المضافة المطبقة حديثاً. وفقاً للإعلانات الرسمية، بلغت إيرادات ضريبة القيمة المضافة 7.4 مليار دولار (1.7% من إجمالي الناتج المحلي) في 2018، سيكون نصيب كل من الإمارات منها 70% فيما ستذهب 30% إلى الحكومة الاتحادية. وتم تمويل العجز المسجل مؤخراً بشكل جزئي بإصدار بعض الإمارات سندات خارجية (5 مليارات دولار في 2016 و 10 مليارات دولار في 2017). وفي 2018 سنّ قانون يسمح لأول مرة للحكومة الاتحادية بإصدار سندات سيادية، مما أتاح للإمارات الشمالية الاستفادة من ارتفاع المرتبة الائتمانية السيادية وانخفاض تكلفة الاقتراض. ويظل هناك فائض في رصيد الحساب الجاري.

تتفني السياسة النقدية خطى الولايات المتحدة حفاظاً على

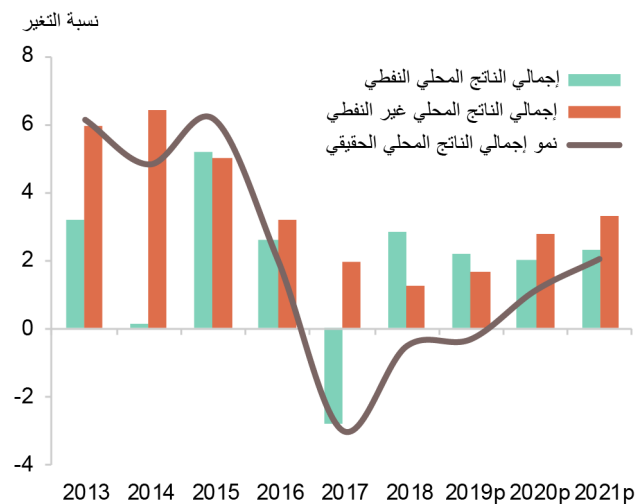
انتعش النمو ليصل إلى 1.7% في 2018 مدعوماً بزيادة إنتاج النفط في ظل تخفيف قيود اتفاق خفض الإنتاج "أوبك +4". ويمضي الانخفاض الطفيف في قيود المالية العامة في طريقه نحو تسهيل انتعاش النمو غير النفطي، مما يخلق ضغطاً على المالية العامة. وانهارت أسعار النفط في أوائل 2019، ومن المتوقع أن يؤدي هذا - بالإضافة إلى تجديد التخفيضات في إنتاج أوبك - إلى تراجع انتعاش النمو في 2019. وسوف تتأثر التوقعات على الأمد المتوسط بتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي والتزام الحكومة الإماراتية بتنفيذ إصلاحات هيكلية تستنهض نموذج التنويع الاقتصادي.

الشكل 2. الإمارات / عمليات الحكومة العامة



المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية لإدارة الاقتصاد الكلي والمالية العامة، وتقرير أفاق الاقتصاد العالمي، أبريل/نيسان (2019)، لصندوق النقد الدولي.

الشكل 1. الإمارات / معدل نمو إجمالي الناتج المحلي



المصدر: سلطات الإمارات وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي/البنك الدولي.

المخاطر والتحديات

مقارنة تجاراتها بمجلس التعاون الخليجي، يعتبر اقتصاد الإمارات متنوعاً نسبياً، لكنه ما زال يعتمد على السيولة الإقليمية المعتمدة على النفط والوساطة. وسيؤدي تقلب أسعار النفط إلى ضعف النمو في القطاع العقاري، الذي ما زال يواجه ظروفًا غير مواتية. وتشمل التحديات الرئيسية المتعلقة بالمالية العامة زيادة كفاءة الإنفاق وتحسين إدارة المخاطر المالية. وسوف تتطلب زيادة تنوع الأنشطة الاقتصادية إصلاحات عميقة في سوق العمل والتعليم لتعزيز الإنتاجية. وتشمل المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها الأفاق الاقتصادية استمرار التباطؤ العالمي، والحروب التجارية والأشكال الأخرى من تعطل التجارة/ المدفوعات، والتقلبات المالية، ومتطبات الهجرة الوافدة مع ازدياد العبء الضريبي على الأجانب. وبإمكان التوترات المتزايدة في المنطقة أن تحول دون تدفق استثمارات جديدة.

الأمر كذلك في موازنة دبي مع الانتهاء من معظم مشاريع البنية التحتية لمعرض إكسبو 2020. وفيما يُتوقع أن يكون النمو في إيرادات 2019 متواضعاً مع انخفاض أسعار النفط الذي يتفقم بفعل تخفيضات الرسوم، ربما يتم تخفيف هذه الخسارة بفضل إيرادات ضريبة القيمة المضافة. ويُتوقع بشكل عام أن يعود توازن الموازنة إلى العجز في 2019، لكنه سيتحسن تدريجياً على الأمد المتوسط. وقامت أبو ظبي مؤخراً ببيع سندات بقيمة 10 مليارات دولار لتمويل العجز، في أول طرح دولي لها منذ 2017.

وفيما بعد 2019، من المتوقع أن يصل فائض ميزان الحساب الجاري إلى 6% في المتوسط مدعوماً بزيادة حجم الصادرات نتيجة تحسن سعة إنتاج أبوظبي من النفط، والنمو المتوقع في قطاع الخدمات بفضل السياحة المرتبطة بالمشاريع الضخمة، والتي تخففها زيادة الواردات الناتجة عن ارتفاع الاستهلاك.

تواصل دولة الإمارات تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الكبيرة التي انطلقت في 2014 حفاظاً على مكانتها كمركز اقتصادي إقليمي. وفي 2019، فتحت دولة الإمارات 122 نشاطاً اقتصادياً للملكية الأجنبية الكاملة بنسبة 100% خارج المناطق الحرة، باستثناء النفط والغاز والخدمات المصرفية. كما ألغت الضمان المصرفي لاستقدام العمالة الأجنبية وطبقت وثيقة تأمين عمالي منخفضة التكلفة، فيما يهدف برنامج الإقامة الدائمة الجديد إلى زيادة الاستثمار عن طريق السماح بتأثيرات أطول أجلاً للوافدين أصحاب المهارات.

الجدول 2 الإمارات العربية المتحدة / مؤشرات أفاق الاقتصاد الكلي والفرق

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

2021 ن	2020 ن	2019 ت	2018	2017	2016	
3.0	2.6	1.8	1.7	0.5	3.0	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة
2.8	2.3	0.8	-0.5	0.9	1.6	الاستهلاك الخاص
2.8	2.6	1.1	-1.6	21.2	-1.1	الاستهلاك الحكومي
3.9	2.8	0.5	-0.4	-8.2	8.8	إجمالي استثمارات رأس المال الثابت
3.6	3.3	2.9	0.8	2.9	3.4	الصادرات والسلع والخدمات
3.8	3.4	2.3	-3.2	3.0	2.7	الواردات والسلع والخدمات
3.0	2.5	1.8	1.7	0.5	3.0	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج
3.9	3.9	3.8	7.1	3.3	3.4	الزراعة
2.7	2.5	2.0	2.0	-1.1	2.3	الصناعة
3.3	2.6	1.6	1.4	2.0	3.7	الخدمات
1.5	1.3	-1.8	3.1	2.0	1.6	التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)
5.7	6.2	7.4	9.1	7.3	3.7	رصيد المعاملات الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي)
-0.6	-1.0	-1.3	1.2	-1.6	-2.0	رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفرق والعدالة، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. ملاحظة: ت = تقديرات، ن = تنبؤات.